

Distr.: General
27 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والعشرون

البند ٧ من جدول الأعمال

حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة

مذكرة كتابية موجهة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين
حول حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة*

مذكرة مقدمة من الأمانة

تحيل أمانة مجلس حقوق الإنسان طيه الرسالة المقدمة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين**، والمستنسخة أدناه وفقاً للمادة ٧(ب) من النظام الداخلي الوارد في مرفق قرار المجلس ١/٥، التي تقضي بأن تستند مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى ترتيبات وممارسات وافقت عليها لجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك القرار ٧٤/٢٠٠٥ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

* مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان اعتمدها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ضمن الفئة "ألف".

** مُستنسخة في المرفق كما وردت، وباللغة التي قدمت بها فقط.



المرفق

الحق في التنقل والسفر في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

تهدي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين تحياتها إلى مجلس حقوق الإنسان؛ وتشرف بإيداع الورقة المرفقة حول الحق في التنقل والسفر في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وطلب تعميمها كوثيقة رسمية من وثائق مجلس حقوق الإنسان، تحت البند السابع من جدول أعماله والخاصة بأوضاع حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياستها بفرض العقاب الجماعي وممارسة انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، وقامت في بداية شهر تموز/يوليه ٢٠١٤ بشن حرب قاسية ارتكبت قوات الاحتلال العسكرية الإسرائيلية خلالها جرائم قد ترقى إلى جرائم حرب.

وكان عام ٢٠١٤ هو الأسوأ في الاعتداء على الحقوق والحريات العامة في دولة فلسطين، بما فيها الحق في التنقل والسفر، وهو حق أساسي وليس منحة أو امتيازاً من أحد، ولا تجوز مصادره تحت أي ذريعة، فالحصار العسكري الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ما زال يقوض حق المواطنين الفلسطينيين في التنقل والسفر بحرية.

ما زالت الانتهاكات المتعلقة بحرية الحركة والتنقل للمواطنين من قطاع غزة عبر المعابر مستمرة منذ سنوات، الأمر الذي يؤدي إلى معاناة شديدة للمواطنين الفلسطينيين بسبب ما تقوم به السلطات الإسرائيلية كعقاب جماعي ضدهم، في مخالفة واضحة للحق في التنقل والسفر الذي هو مكفول في كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها الإعلان العالمي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه دولة فلسطين في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ما يستوجب من المجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة، اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات للإيفاء بالتزاماتهم القانونية للضغط على دولة الاحتلال لرفع الحصار وضمان حرية التنقل والسفر، وحق المواطن في مغادرة بلاده والعودة إليها دون قيود كما أكدت على ذلك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

إن السياسة الإسرائيلية الممنهجة في تقييد حرية الحركة والتنقل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر معبر بيت حانون/إيريز، تخالف الاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني التي توجب التعامل مع كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة، وتأمين حرية تنقل الأشخاص والبضائع من خلال توفير طريق آمن بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن لاستمر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة أثراً كبيراً في تقويض الظروف المعيشية والإنسانية لنحو ١,٨ مليون فلسطيني، حيث ساهم الحصار في تدهور حقوق الإنسان، خاصة الحق في التنقل والسفر من وإلى القطاع، وتفاقم الأزمة من خلال الاستمرار في إغلاق كافة المعابر مع قطاع غزة، كما أن القيود الإسرائيلية أدت إلى تقليص فرص العمل وعرقلة الوصول إلى مصادر كسب العيش، والحد من التمتع بالخدمات الصحية والتعليمية والعمل والسكن والعيش الآمن والمستوى المعيشي اللائق، بالإضافة إلى الآثار السلبية على الحياة الاجتماعية في القطاع، ما يقوض من إمكانية تمتع مواطنيه بمستقبل آمن.

وعلى الرغم من اتفاق التهدئة الذي تم توقيعه في القاهرة بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لرفع الحصار عن القطاع وفتح المعابر التجارية وحرية التنقل والسفر، إلا أن الإجراءات الإسرائيلية ظلت كما هي بل ازدادت تعقيداً.

ومع استمرار إغلاق المعابر مع دولة الاحتلال خلال عام ٢٠١٤ استمر تكرار إغلاق معبر رفح الحدودي مع مصر لفترات متفاوتة، حيث بلغ عدد أيام إغلاق معبر رفح ٢٤١ يوماً، وعمل المعبر خلال العام مدة ١٢٤ يوماً بشكل متقطع، وكان يُفتح بطريقة استثنائية للحالات الإنسانية أتيحت خلالها الفرصة لخروج حاملي الإقامات الأجنبية والمرضى والطلاب، بالإضافة إلى دخول الفلسطينيين العالقين في مصر ودول العالم.

وفاقمت سياسة إغلاق المعابر من الأوضاع المأساوية لآلاف المواطنين المحرومين من السفر إلى الخارج، ومن بينهم مئات المرضى الذين هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج ولا تسمح لهم سلطات الاحتلال بالعلاج في مستشفيات الضفة، ولا تتوفر إمكانية لعلاجهم في مستشفيات القطاع، كما كان من بين هؤلاء المحرومين أصحاب الإقامات في البلدان المختلفة، وتحديدًا مئات العاملين في الخارج، ومئات الطلاب الدارسين في الجامعات العربية والأجنبية.

إن الانتهاكات المتعلقة بالحق في التنقل والسفر لم تقتصر على الحق بذاته، إنما مست جملة من الحقوق الأخرى، مثل الحق في التعليم والصحة والعمل، والحق في المشاركة العامة، والحق في المشاركة في النشاطات الرياضية والثقافية المختلفة، وما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تمنع في الانتهاكات دون النظر إلى موثيق واتفاقيات حقوق الإنسان، وتلك الاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية.

توصيات

إن الانتهاكات المتعلقة بالحق في السفر طالت حق مليون وثمانمائة مواطن فلسطيني، وحرمتهم من حقهم في الحركة والتنقل والسفر لممارسة حقوقهم الأخرى كالحق في العمل والتعليم وغيرها من الحقوق.

وعليه، فإن الهيئة تؤكد أن قطاع غزة لا يزال يخضع لحصار من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهو شكل من أشكال العقاب الجماعي، يطال بتأثيراته الكارثية مختلف مناحي حياة المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة.

تؤكد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن القطاع جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، وبموجب القانون الدولي فإن الالتزامات الأساسية تجاه سكان الأرض المحتلة تقع على دولة الاحتلال. وفي الحالة الفلسطينية، فإن القانون الدولي يفرض على سلطات الاحتلال الإسرائيلي، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، مجموعة من الالتزامات القانونية، أهمها القيام بكافة الإجراءات التي من شأنها تسهيل حركة وتنقل الأفراد والبضائع. ولهذا، فإن السلطات المحتلة ملزمة باتخاذ قرار تعلن بموجبه إنهاء الحصار غير القانوني بشكل فوري، كونه يمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الإنساني الدولي.

تدعو الهيئة المجتمع الدولي للضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل فتح معبر بيت حانون (ايريز)، وهو المعبر الوحيد الذي يكرس الوحدة الجغرافية بين قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، حتى يتمكن سكان قطاع غزة من التنقل والحركة بحرية بين المدن الفلسطينية والخارج.

تدعو الهيئة المجتمع الدولي إلى التدخل الفوري من أجل إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان قطاع غزة، وفتح كافة معابر القطاع الحدودية بشكل عاجل، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية.

مع إدراك الهيئة للأوضاع الأمنية السيئة في سيناء، إلا أن هذا لا يعفي حكومة الوفاق الوطني من القيام بمسؤولياتها في التوصل لاتفاق مع الحكومة المصرية لوضع حد لمعاناة المواطنين على معبر رفح، والاتفاق على آلية مناسبة لفتحه للتخفيف من معاناة المواطنين وتمكينهم من حرية الحركة والسفر من وإلى القطاع بشكل طبيعي ودون تعقيدات.